

المساواة بين الجنسين والأزمة المالية

كان ينبغي أن تكون المساواة بين المرأة والرجل العنصرَ الرئيسي، في تطوير تدابير وسياسات مضادة للأزمة. حيث إن الأزمة المالية تبدأ في قطاعات تهيمن عليها العاملات، فيما تتزايد معدلات العنف ضد النساء. والتحليل الجندري مطلوب لفهم عمق ومدى الأزمة، وأيضاً لوضع الاستجابات الملائمة لها. ولكن، فضلاً عن التحديات، فإن الأزمة الاقتصادية تقدم أيضاً فرصاً لتمكين النساء وقيادتهن، كما حدث بالفعل في بلدان تولت المرأة فيها مناصب قيادية.

بإعادة ملء صندوق النقد الدولي. فمثل هذا القرار من شأنه أن يدعم استمرار السياسات النيوليبرالية الفاشلة، والأشكال المعتادة من انعدام المساواة؛ وهو ما يزيد بدوره استئدانة البلدان النامية. وهذا السيناريو يعني استمرار النهج البالي غير العادل للدول الغنية التي تعمل نيابة عن دول كثيرة ذات ظروف متباينة. وتدعو مجموعة عمل النساء "المالية من أجل التنمية" إلى حلول وعلاجات للأزمة المالية، من خلال عملية واسعة وبناءة وشاملة بعيداً عن رحاب صندوق النقد الدولي، بل داخل الأمم المتحدة حيث تقنن حقوق المرأة ولكل دولة من الدول الأعضاء صوت على المائدة⁽²⁾.

(2) يتم تنسيق مجموعة عمل النساء حول المالية من أجل التنمية من خلال بدائل التنمية مع نساء لعهد جديد Development Alternatives for a New Era (DAWN) وتشمل الشبكات والمنظمات الآتية: African Women's Development and Communication Network (FEMNET), Arab NGO Network for Development (ANND), Association for Women's Rights in Development (AWID), Feminist Task Force–Global Call to Action against Poverty (FTF–GCAP), Global Policy Forum (GPF), International Council for Adult Education (ICAE), International Gender and Trade Network (IGTN), International Trade Union Confederation (ITUC), Network for Women's Rights in Ghana (NETRIGHT), Red de Educación Popular entre Mujeres para America Latina y el Caribe (REPEM), Third World Network–Africa (TWN–Africa), Women's Environment and Development Organization (WEDO), and Women in Development Europe (WIDE).

الأزمة المالية الولايات المتحدة وأوروبا أولاً، في معظم القطاعات المالية والتصنيعية التي يهيمن عليها الرجال، فإن آثارها بدأت في الظهور على القطاعات التي تهيمن عليها النساء، أي في صناعة الخدمات وتجارة التجزئة.

وتعد النساء في العالم النامي محرومات من الميزات، على نحو خاص، بسبب الأزمة المالية. فقبطتهن الضعيفة على الممتلكات والموارد، وتمثيلهن المرتفع في العمل المؤقت والهش، ومكتسباتهن المنخفضة، وضعف مستوى حمايتهن، ومسؤولية أطفالهن.. الخ، كل هذا يجعلهن أقل صموداً أمام الأزمة المالية. والنتيجة أن النساء يعانين أوضاعاً اجتماعية واقتصادية أكثر هشاشة من أوضاع الرجال، في ما يتعلق بقدرتهن على التعايش مع الركود. فالنساء قد يضطررن إلى العمل لساعات أطول، والاستمرار في أعمال إضافية مختلفة، في حين يتحملن مسؤولية الرعاية الأسرية الرئيسية.

وقد لاحظت "مجموعة عمل النساء المعنية بتمويل التنمية The Women's Working Group on Financing for Development" أن الأزمة المالية توفر فرصة حيوية ودرجة لتغيير البنية المالية، بحيث تصبح بنية تلتزم بالمبادئ المالية والاقتصادية القائمة على الحقوق والمساواة. وتدعو المجموعة إلى تبني بديل آخر عن قرار مجموعة العشرين الخاص

(1) راجع: منظمة العمل الدولية. تيارات العمالة العالمية للنساء. جنيف: مكتب العمل الدولي، 2009. ILO. Global Employment Trends for Women. Geneva: International Labour Office, 2009.

نانسي باروني

التحالف النسائي الكندي للتحرك الدولي.

ميريانا دو كمانوفيك

جمعية التكنولوجيا والمجتمع، صربيا والمرأة في تنمية أوروبا.

جونيفيفا تيشيفا

مؤسسة بحوث النوع الاجتماعي/الجندر البلغارية، وجمعية الشراكة البلغارية الأوروبية.

إميلي سيكازوي

نساء من أجل التغيير.

ليس انعدام المساواة بين الجنسين ظاهرة جديدة؛ ولكن الأزمة الاقتصادية الحالية فاقت من انعدام المساواة بين الجنسين على مستوى العالم. ففيما يجري التفاوض بين الحكومات وقطاعات الصناعة الخاصة، على كفالات الإنقاذ المالية، وقروض السندات؛ تتخذ الحكومات خطوات متزايدة في سبيل خصخصة الخدمات العامة من أجل "حماية" خزاناتها. ويتم في الوقت نفسه استقطاع الضرائب المفروضة على الشركات، لمنفعة هذه الشركات والأثرياء. وفي كل هذا، تصبح المرأة بما لا يدع مجالاً للشك أكثر حرماناً بفعل الكساد العالمي، ومع مثل هذه الاستجابات المحلية للأزمة.

وتفيد الأمم المتحدة أنه في الوقت الذي بدأت فيه زيادة نسب فقدان الرجال لوظائفهم، بمعدلات أسرع من النساء، فإن معدل فقدان عمل الرجال بدأ في الانخفاض، فيما تواصل معدل فقدان النساء لوظائفهن في ارتفاع. وعلى المستوى العالمي قد يصل معدل البطالة بين النساء إلى 7،4% مقارنة بنسبة 0،7% بين الرجال⁽¹⁾. فبينما ضربت

تكون المساواة بين المرأة والرجل عنصرًا رئيسيًا في وضع تدابير وسياسات مضادة للآزمة. ويجب أيضًا تشجيع مشاركة المرأة في تولي مناصب قيادية في القطاع الخاص. ويجب على قطاعات الأعمال أن تتبنى سياسات رفيقة بالأسرة. ومن الضروري والملازم أن يتم الاستثمار في تعليم وتدريب المرأة. فضلًا عن ذلك، فقد ألقى الضوء على أهمية قوانين وآليات المساواة بين الجنسين، في وقت التغيير.

تقوية حقوق المرأة أثناء الأزمة

ثمة مبادرة مهمة أعلنها مؤخرًا المدير العام لمنظمة العمل الدولية "خوان سومافيا" Juan Somavia، وهي وضع اتفاقية لوظائف عالمية طارئة، من أجل الترويج لاستجابة على مستوى السياسات لازمة الوظائف العالمية وزيادة البطالة، والفقراء العاملين، والعمالة المستضعفة أو المهشة⁽⁴⁾. وهذه الاستجابة تستهدف تفادي الركود الاجتماعي العالمي، وتخفيف آثاره على الناس. وسوف تساعد هذه الاتفاقية كلا من التدابير التنشيطية الاستثنائية، الى جانب السياسات الحكومية الأخرى التي تواجه على نحو أفضل حاجات الناس الى الحماية والعمل. وذلك بغرض الإسراع في الإنعاش الاقتصادي، والعمل معًا.

وقد أطلقت منظمة العفو الدولية مؤخرًا، حملة المطالبة بالكرامة Demand Dignity للكفاح من أجل الحقوق التي تهددها الأزمة الاقتصادية. ومن أجل من سقطوا ضحية التجاهل في الاستجابات لهذه الأزمة. وتتمثل القضية الرئيسية لهذه الحملة في تمكين الناس الذين يعيشون في فقر. وتركز الحملة على تقوية أصواتهم الى جانب الشفافية الحكومية ومساءلتها. بحيث يمكنهم إلزام الحكومات بالمسؤولية عن تنفيذ التزاماتها بالنسبة للمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. ومن ثم المشاركة في القرارات التي تؤثر في مسار

شديدة الأهمية التي لم تتلقَ الاهتمام والموارد التي تحتاجها. ومنها الفقر والحقوق الإنجابية، والعنف ضد المرأة. فالحكومات تستثمر في ما يعيد السوق الى مسارها ثانية، ولكن السوق لا تهتم بمشكلات حقوق الإنسان! فيما مضى استخدمت الحكومات الأمن كوسيلة لتقويض حقوق الإنسان، والآن تنتج الأزمة الاقتصادية ذريعة أخرى للحكومات، وما هي مرة أخرى تتجاهل حقوق الإنسان.

إن ردود الأفعال تجاه الأزمة الاقتصادية، تتضمن استقطاعات في تمويل آليات المساواة بين الجنسين، وتطبيق التشريعات الخاصة بها. وهو ما سيعرض المكتسبات التي تحققت في هذا السياق الى الخطر. ومن ثم سيدعم، لا محالة، النمطية الموجودة تجاه النوع الاجتماعي/الجندر. ونجد الدليل ذا الصلة على ذلك، في انخفاض الدعم المالي للمنظمات الداعمة للمرأة، وهي المنظمات التي تمثل جزءًا أساسيًا في الحركة العالمية للمرأة.

لقد تم تحديد بعض التيارات الإقليمية العاملة على الأثر الجندري للآزمة الاقتصادية، في مؤتمر للاتحاد الأوروبي حول "المساواة بين الرجل والمرأة في زمن التغيير" (15-16 حزيران/يونيه 2009). وتشبه المشكلات التي تم تحديدها التيارات العالمية: في أوروبا، نجد المرأة تمثل حضورًا زائدًا بشكل ملحوظ في وظائف غير آمنة، ومؤقتة وقصيرة المدة. وهو ما يرجع في جزء كبير منه الى التوزيع غير المتناسب لمسؤوليات الأسرة والرعاية، والتي تتحمل النساء فيها النصيب الأكبر، إن لم يكن مسؤوليتها كاملة. وعلى الرغم من معايير الاتحاد الأوروبي، في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين في العمل. فإن مشكلة عدم المساواة في الأجور بين النساء والرجال، والحاجة الى تحقيق التوازن بين العمل والحياة الأسرية، تظل هي العوامل الحاکمة في المسألة. وبالرغم من أن الأزمة قد أثرت في كل من المرأة والرجل على حد سواء في أوروبا، فقد كان التأثير مختلفًا على الطرفين.

ومن بين الأمور التي خلص إليها المؤتمر، الحاجة الى مزيد من التدابير لتشجيع المرأة على المشاركة في سوق العمل. إذ يجب أن

إن مقاربات الحكومات لتناول الأزمة الاقتصادية والمالية، لا تقوم في معظمها على مبادئ حقوق الإنسان أو المساواة. فكثير من بلدان النصف الشمالي تفاوضت على كفالات إنقاذ مالية ضخمة، مستخدمة في ذلك أموالًا عامة لانتشال صناعات رئيسية من كبوتها. وثمة كثير من أيضًا يستثمرون في مشاريع بنية أساسية، ويركزون في الأساس على تجارة يهيمن عليها الرجال (البناء، النقل، إلخ) بدلًا من الاستثمار في بنية أساسية لينة. حيث يمكن للنساء، كما هو معتاد تقليديًا، أن يكن المنتفعات الأساسيات (الرعاية الصحية، رعاية الأطفال، تدعيم الدخل، إلخ). كما أن تأمين البطالة في أي مكان، يغطي عمومًا العمال المتفرغين الذين يعملون كل الوقت، ونادرًا ما يضع في حسابه القوة العاملة المؤقتة، التي تشهد عادة حضور المرأة فيها بصورة سائدة. وتزداد تقارير العنف ضد المرأة، نظرًا لافتقادها الأمن الاجتماعي والاقتصادي، فإنها تواجه مزيدًا من الصعوبة في الإفلات من عدة أوضاع عنيفة.

يذكر التقرير الصادر حديثًا عن وزارة الخارجية الأميركية، حول الإتجار بالبشر⁽³⁾، أن الأزمة الاقتصادية العالمية تساهم في زيادة تجارة العمالة والجنس. حيث إن ارتفاع معدلات البطالة والفقر، يجعل الناس أكثر استضعافًا وهشاشة أمام المتاجرين، مع تزايد الطلب على السلع والخدمات الرخيصة. ويتنبأ التقرير بأن الأزمة الاقتصادية سوف تدفع بمزيد من أصحاب الأعمال الى العمل تحت الأرض، بغرض تجنب دفع الضرائب، وتفادي قوانين حماية العمال. حيث سيؤجرون عمالة لا تنتمي الى اتحادات، وهو ما سيزيد من استخدام عمالة الأطفال الرخيصة والمجبرة، للعمل في شركات متعددة القوميات تعاني نقصًا في الأموال.

ووفقًا لمنظمة العفو الدولية، فإن الأزمة الاقتصادية تثير المشكلات الموجودة، الخاصة بحقوق الإنسان وبعض القضايا

(3) US State Department. Trafficking in Persons Report. Washington, DC, 2009. Available at: <www.state.gov/g/tip/rls/tiprpt/2009>

(4) تشير تقديرات منظمة العمل الدولية للفقراء العاملين في أرجاء العالم إلى أن 200 مليون من العمال يعانون مخاطر الانضمام إلى صفوف من يعيشون بأقل من دولارين يوميًا بين عامي 2007 و2009. راجع:

ILO. Global Employment Trends Update, May 2009.

حياتهم. وقد كان هناك تأكيد خاص على حقوق المرأة، ومشاركتها في صنع القرارات المتعلقة بتلك الحقوق.

والى جانب هذه المبادرات، فقد خصت تحديات وفرض الأزمات العالمية، بالنسبة الى تمكين المرأة وقيادتها، باهتمام خاص. فنحن نشهد أمثلة إيجابية لظهور النساء، كقائدات رفيات المستوى، نتيجة للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. والمثال الأكثر بروزاً في هذا السياق، حالة رئيسة وزراء آيسلندا، ورئيسة لتوانيا الجديدة. وقد تم انتخاب الاثنتين في الغالب بسبب الإحباط الذي أصاب الناخبين مع فشل السياسات الاقتصادية التي أسهمت في إبراز أثر الأزمة في كلا البلدين.

ووفقاً لمجموعة عمل "المرأة لتمويل التنمية" فإن الاستجابة القائمة على الحقوق لهذه الأزمة، تتطلب من بين أشياء أخرى، إصلاحاً فورياً للبنية المالية العالمية، للإدارة الفعالة لعيوب السيولة، واضطرابات ميزان المدفوعات، وضمان عدم تحميل الاستجابات السياسية حمل الرفاه الأسري، وتوفير الخدمات الى اقتصاد الرعاية. وتناصر مجموعة عمل المرأة إيجاد تدابير وعمليات وطنية وإقليمية ودولية، تحترم مساحة السياسات الوطنية، وتتسق مع المعايير والالتزامات المتفق عليها دولياً، في ما يتعلق بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. حيث ينبغي على السياسات والاتفاقات التجارية أن تمكن البلدان من السير قدماً بعيداً عن اضطراب التوازنات في نظام منظمة التجارة العالمية WTO، وجولة الدوحة الفاشلة. فضلاً عن ذلك، فإنه ينبغي لهذه التدابير أن تكون مصحوبة بإلغاء الديون غير الشرعية الملقاة على عاتق البلدان النامية، وخلق آلية لمحو الديون بمشاركة الحكومات الدائنة، وجماعات حقوق المرأة، وغيرها من منظمات المجتمع المدني.

وفي مؤتمر الأمم المتحدة رفيع المستوى، حول "الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وأثرها على التنمية" (24-26 حزيران/يونيه 2009) ذكرت مجموعة عمل "المرأة لتمويل التنمية" الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بأن المرأة لا يمكنها الانتظار، وأن الوقت قد حان للتحرك الى الإصلاح الأساسي

والجذري للبنية المالية العالمية⁽⁵⁾. وبالرغم من الدعوة الى التحرك التي أطلقتها منظمات المجتمع المدني، وتم الاتفاق عليها بالإجماع، فإن الوثيقة الختامية التي صدرت عن هذا المؤتمر، لم تكن على مستوى التوقعات. فبفرض تأمين الإجماع الهش، لم تبد الدول الأعضاء سوى التزام هزيل بإصلاح البنية المالية، في الوقت الذي تلاشى فيه تقريباً الدور المركزي للأمم المتحدة في الحكم الاقتصادي (ما يسمى بمجموعة الـ192 "G192").

لقد رُحِبَ مناصرو حقوق المرأة بلغة الوثيقة التي أقرت بأن المرأة تواجه "مخاطر عظيمة تتعلق بالدخل ومزيد من الأعباء الخاصة بالرعاية الأسرية" (الفقرة الثالثة)، واعترفت بأن المرأة والأطفال تعرضوا بشكل خاص الى إفقار بفعل الأزمة (الفقرة السابعة). كما ذهبت الوثيقة الى أبعد من ذلك، في اعترافها بأن استجابات الأزمة تحتاج الى منظور متعلق بالنوع الاجتماعي/الجنس (الفقرة العاشرة)، وينبغي للتدابير الخاصة بالهجرة أن تضع في الاعتبار المساواة بين الجنسين، من بين أمور أخرى (الفقرة الحادية والعشرون)، كما يجب الاعتبار في التوازن النوعي/الجنس، في ما يتعلق بالتعيينات في مناصب المؤسسات المالية الدولية (IFIs) (الفقرة التاسعة والأربعون).

وقد كانت خيبة الأمل الكبيرة في الافتقار الى أي التزام قوي بالمتابعة، وتمثل الإشارة المتواصلة على مدار النص لـ "نظام الأمم المتحدة للتنمية"، تقليصاً لدور الأمم المتحدة الى مجرد مساحة محدودة من المساعدات الإنسانية، والتعاون في مجال التنمية. وقد كانت النتيجة التي خلصت إليها مجموعات المجتمع المدني، أن الوثيقة الختامية قد مثلت محاولة واضحة لاستبعاد مجموعة الـ192 من نظام الحكم الاقتصادي.

ولكن بالتطلع الى الأمام، فقد ركزت مجموعة عمل المرأة بأنها ستواصل المطالبة

(5) Women's Working Group on Financing for Development (WWG-FfD). "Time to Act: Women Cannot Wait. A call for rights based responses to the global financial and economic crisis", June 2009.

بعدالة اقتصادية، وعدالة بين الجنسين في ساحة الأمم المتحدة. بالرغم من مقاومة هذا المستمرة من قبل المؤسسات المالية الدولي ومجموعة العشرين، لوضع الناس، بدلاً من الأرباح، في مركز التنمية. وبالرغم من فشل المثبت لتوجهات السياسات النيوليبرالية، ونظام الحكم المالي غير المسؤول لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إلا أنهما مازالا يروجان لسياستهما الخاطئة ويفرضان الشروط على البلدان النامية. فيما يدل على أنهما يعملان لا كهيئات متخصصة تابعة للأمم المتحدة، بل كما لو كانت الأمم المتحدة هيئتهم الخاصة. وفي نظام الأمم المتحدة الذي يفترض أن تكون الدول الأعضاء فيه متكافئة، نجد أن بعضهم وصولوا مؤخرًا الى عشرين دولة يعدون أكثر تكافؤاً من الـ172 الباقيين.

ويعلن بيان مجموعة عمل المرأة معارضته الشديدة لهذه الممارسة. وتطالب المجموعة بأن يكون لجميع الدول الأعضاء أصوات متكافئة، وحقوق متكافئة والتزامات متكافئة على مائدة صنع القرار.

وتدعو منظمات المجتمع المدني، بما فيها منظمات وشبكات المرأة الى نهج حقوقي للتنمية. وتبين المراجعة لتطبيق هذا النهج من قبل الأمم المتحدة، أنه يمكن أن يكون فعالاً في مكافحة الفقر، وتنمية الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتدعيم الفئات الهشة أو المستضعفة، خصوصاً النساء، في المشاركة في صنع القرار⁽⁶⁾. وتطبيق هذا المفهوم، يساهم في تحقيق الدول الأعضاء لالتزاماتها المنبثقة عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)

(6) Inter-Agency Standing Committee, Growing the Sheltering Tree, Protecting Rights through Humanitarian Action, Programmes & Practices Gathered from the Field, UNICEF; Moser, C., Norton, A. (2001) To Claim Our Rights: Livelihood Security, Human Rights and Sustainable Development, Overseas Development Institute, London OECD (2006). Integrating Human Rights into Development: Donors approaches, experiences and challenges. OECD OHCHR, Draft Guidelines: A Human Rights Approach to Poverty Reduction Strategies, UN, 10 September 2002.

آثار النوع الاجتماعي/الجندر على الأزمة في أفريقيا جنوب الصحراء

في الوقت الذي تلقت فيه الشركات في البلدان الصناعية كفالات الإنقاذ المالية، أدت الأزمة في الجنوب إلى تكثيف الخصخصة، وتراخي العائدات العامة من المستثمرين الأجانب. ففي كثير من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، استفادت الشركات من الميزات التي وفرها الوضع، بمزيد من تجميد زيادات الأجر وتسريح العمالة، بل وغلق مصانع/عمليات أحياناً، تحت مسمى تقليل النفقات الزائدة. ففي زامبيا، على سبيل المثال، وبهدف مواجهة آثار الأزمة المالية العالمية، أزلت الحكومة في البداية الضرائب الإضافية على التنجيم. وذلك في عرض منها لمنع المستثمرين في قطاع التنجيم من وقف أعمالهم. وقد ضيقت كل هذه الإجراءات من تجميع العوائد. وبالتالي، واصلت الحكومات في الجنوب استقطاع المخصصات للخدمات الاجتماعية، مثل التعليم والصحة.

وفي الوقت الذي زاد فيه خفض الإنفاق على قطاع الصحة، من عبء الرعاية الملقَى على كاهل المرأة، خصوصاً لمن يعانون الإصابة بمرض نقص المناعة المكتسبة/الأيدز، ظلت المرأة أول من يخسر وظائفه وأعماله؛ ليجدن أنفسهن منخرطات وعلى نحو متزايد في تجارة صغيرة غير رسمية، في الخضروات والطماطم، كآلية للتغلب على وطأة الأزمة. أيضاً بتزايد أعداد الفاقدين وظائفهم وأعمالهم، تزايدت معدلات العنف الموجه للمرأة.

والأمر الأكثر مدعاة للقلق، هو غياب أصوات المرأة في المقترحات المتعلقة بحلول الأزمة. حيث ما زالت القرارات المنحازة للرجال هي التي تتخذ لحل الأزمة، بغرض خدمة مصالح الرجال أولاً. ولذلك فهناك حاجة إلى زيادة مشاركة المرأة في عملية صنع القرار، بغرض تضمين قضاياها في التدابير التي تتخذ على المستوى الوطني لمواجهة الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية.

وبرنامج عمل بكين.

ولكن، ثمة حاجة إلى تحسين هذا النهج بغرض التعاطي الفعال مع حاجات المرأة، وتحسين العلاقات المتكافئة بين الجنسين. وثم عدد من العيوب التي تنتبثق عن التعميم الزائد، وآليات التطبيق الضعيفة، والتطبيق غير الكافي لمفهوم حقوق الإنسان. فالنهج الحقوقي للتنمية يقوم على مبادئ المشاركة والمسؤولية، وعدم التمييز، والتكافؤ، والاهتمام الخاص بالفئات المستضعفة، والتمكين، والارتباط بمعايير حقوق الإنسان، والإعمال التدريجي، وعدم التراجع، وحكم القانون. ولكن هذا النهج، برغم كل ماسبق من مبادئ، لا يستهدف تفكيك العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تقوم على التمييز والتوزيع غير المتكافئ للثروة والقوة والموارد. كما أن الإطار الحقوقي ليس كافياً في حد ذاته لتغيير الأيديولوجية النيوليبرالية التي تقوّض، وعلى نحو دال، فرض إعمال حقوق الإنسان وحقوق المرأة. حيث إن أغلبية معايير حقوق الإنسان ليست ملزمة، ولا يوجد حتى يومنا هذا آلية واضحة للإلزام الدول بتنفيذ هذه المعايير.

وبين التليل الجندي أن نهجاً كهذا، يتطلب تطوير أدوات تحليلية جيدة لفهم أشكال انعدام المساواة، المتأصلة في اقتصاد السلوك النيوليبرالي، وفي العلاقات بين الجنسين. وقد قامت عالمات اقتصاد نسويات بتحليل أشكال انعدام المساواة بين الجنسين، في صنع السياسات في الاقتصادات الكبرى. وقمن بتطوير أدوات مثل مؤشرات خاصة بالنوع الاجتماعي، وتحديد الموازنة بالاستجابة للنوع الاجتماعي، والإحصاءات ذات الحساسية الجندرية لاستخدامها إلى جانب النهج الحقوقي من أجل تقوية عوامل تمكين المرأة في عملية التنمية، والمطالبة بمسؤولية مشتركة من قبل المؤسسات المالية الدولية.

الآثار الجندرية للأزمة في أوروبا الشرقية

بالعملة، وأي تخفيض إضافي يمكن أن يمزق السلام الاجتماعي في البلاد. كما تتزايد معدلات البطالة (ينبغي ملاحظة أن البطالة غير المسجلة تعد مساوية بل وتتجاوز المسجلة) وسيكون تأثيرها الرئيسي على الشباب ممن يفتقدون إلى سجل عمل، وعلى العمال منخفضي المهارة، والعمال المسنين وذوي الإعاقات والنساء.

وفي صربيا، قبلت الاتحادات العمالية مقترح الحكومة، بتأجيل تطبيق العقد العام للتفاوض الجماعي، وتأجيل بعض الالتزامات المالية لأصحاب الأعمال نحو مستخدميهم. بما في ذلك تسديد منافع العمال، وذلك "لمساعدة القطاع الخاص في الخروج من الأزمة الاقتصادية". وقد تم انتهاك حقوق العمال انتهاكا صريحا، بحجة الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي. في الوقت الذي تتمتع في الشركات الكبرى، وكبار أصحاب الأعمال، بحرية الإقلاع عن دفع الضرائب، والرواتب وغيرها من منفعات، وقد أعلن مؤخرا أن المحافظة على الترتيبات الجديدة الجاهزة مع صندوق النقد الدولي، والتي تقدر بمبلغ 3.96 بلايين دولار، ستؤدي إلى استقطاعات في المعاشات، والتعليم والرعاية الصحية. وهو ما سيزيد من تدهور الوضع الاجتماعي للمرأة. وفي سلوفاكيا، وبالرغم من التنبؤات الأولية التي ترى أن البلاد لن تتأثر، فقد بلغت التقديرات الرسمية لفقدان الوظائف إلى 30.000 وظيفة في نيسان/إبريل 2009. وفي ظل هذه الظروف، يتزايد بالطبع التمييز ضد المرأة في سوق العمل.

وتشكل المرأة في بلدان منطقة شرق ووسط أوروبا، أغلبية العمالة المؤقتة والموسمية والتعاقدية، وأيضا العمالة منخفضة المهارة، اللائي من غير المحتمل أن يتمتعن بتغطية البطالة غير الرسمية، أو منظومات الحماية الاجتماعية. وكما يجدر تقرير التنمية والتحول الصادر في تموز/يوليو 2009، من أن الأزمة يبدو أنها ستؤثر على النساء في مجالات العمل وشبكات الأمان الاجتماعي، والرعاية غير مدفوعة الأجر، والتعليم، والهجرة، وزيادة العنف ضد المرأة. على سبيل المثال، في كازاخستان، نجد أن الإمكانية المحدودة للوصول إلى الموارد المالية اللازمة لأنشطة العمل الرسمية، تدفع بالنساء إلى ممارسة أنشطة التشغيل الذاتي، والأنشطة التجارية صغيرة الحجم في القطاع غير الرسمي. وقد تتعمق هشاشة واستضعاف المرأة بتضاعف الأزمة. فحجم هجرة العمالة النسائية، غالبا ما يقلل من تقديرها. فضلا عن أثر ذلك على الأسر المعتمدة على أجورهن. ومن ناحية أخرى، فقد تجد النساء أنفسهن في وضع أكثر هشاشة، عندما يعدن إلى أوطانهن، حيث ترفضهن مجتمعاتهن وأسرهن، ويتعاملون معهن كعاهرات⁽¹⁾.

تميز التيارات العالمية لأثر الأزمة العالمية على المرأة أيضا بلدان في أوروبا الشرقية، وذلك وفق ما ورد في تقارير وطنية، تضمّن هذا الإصدار من تقرير المراقبة الاجتماعية. ففي جمهورية التشيك، على سبيل المثال، جاءت إصلاحات المالية العامة، من قبيل تخفيض الضرائب على الأغنياء، ورفع الضريبة على القيمة المضافة للمواد الأساسية، لتضع النصيب الأكبر من العبء على كاهل أكثر الفئات حرمانا، ومن بينها النساء. وقد حدث الشيء نفسه مع إدخال رسوم الخدمات ومحاولات تخفيض ضرائب التأمين الاجتماعي، لاسيما لدافعي الضرائب الأغنياء. وحتى قبل الأزمة، ظلت قضايا التسديد غير المتكافئ، والتمييز القائم على النوع الاجتماعي والسن من أهم القضايا المطروحة. وتعود المشكلات الإضافية الخاصة بالمساواة بين الجنسين في جمهورية التشيك إلى سياسات الحكومة المحافظة، ونقص الدعم لمؤسسات رعاية الطفل. وقد تفاقم نتيجة للأزمة أيضا التمييز ضد المهاجرات، خصوصا الآسيويات.

وفي المجر، إحدى بلدان أوروبا الشرقية الأكثر تأثرا بالأزمة، وافقت الحكومة الجديدة على عدد من الإجراءات، تشمل استقطاعات المعاش، وعلاوات القطاع العام، ودعم الأمومة، والدعم الخاص بالرهن العقاري، والطاقة، والنقل العام كشرط لحزمة الإنقاذ المقدمة من صندوق النقد الدولي لمواجهة آثار الأزمة الاقتصادية. وسوف تؤثر كل هذه الإجراءات على النساء، وتزيد من العبء الخاص بتوفيرهن الرعاية. حيث سيتم أيضا التخطيط لإجراءات إضافية، تشمل تخفيضات في دعم رعاية الطفل ومنافعها، وأيضا مساعدة الأزواج الشبان ذوي الأطفال.

في بولندا، يتسبب انخفاض دخل الأسرة الناتج عن الأزمة الاقتصادية، في خطر إفقار جميع الفئات الاجتماعية. خصوصا وسط الطبقات الدنيا والمتوسطة. ومن المحتمل جدا أن يكون هذا بدوره أكثر تأثيرا على المرأة، نظرا لأنهن المسؤولات التقليديات عن حسن عيش الأسرة. ووفقا لبعض التحليلات، فإنه من المحتمل أيضا أن تعظم الأزمة من المنطقة الرمادية/الاقتصاد اللارسمي، في الاقتصاد البولندي. حيث يسعى كثيرون، خصوصا صغار المقاولين إلى تقليل تكاليف العمالة إلى حدها الأدنى، والتهرب من الضرائب، وغيرها من التكاليف المرتبطة بالعمالة غير الرسمية. وبالتالي، يبدو من المحتمل جدا أن يؤثر نمو الاقتصاد الرمادي على المرأة أكثر من الرجل، نظرا لأنهن أكثر انخراطا في الأعمال منخفضة الأجر، خصوصا في قطاع الخدمات الخاصة (مثل البيع بالتجزئة). وتتمثل القضايا الأخرى المرتبطة بالمساواة بين الجنسين، في: تقليص القطاع الذي تسيطر عليه العمالة النسائية والتحرك المحدود لسوق العمل بسبب التكاليف المرتفعة للسكن، في البلدات الصغيرة وفي المناطق التي تعاني كسادا اقتصاديا. في بلغاريا، لن تتفق المنظمات غير الحكومية والاتحادات العمالية، مع ما ينظر إليه هناك كتحول في السياسات الحكومية، نحو قبول الحاجة إلى تقليل النفقات الاجتماعية في أوقات الأزمة. فقد كانت هذه النفقات بالفعل شحيحة في بداية الترتيبات الواسعة الخاصة

Sperk L. "The Crisis and its consequences for women", in Development & Transition, No.13, 2009 (1)